

Distr.: General
23 April 2002
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والخمسون
البنود ٩٥ و ٩٩ و ١٠١ و ١٠٥ من جدول الأعمال
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي
الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية
السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة
بما فيها القدس وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل
على مواردهم الطبيعية
العملة والاعتماد المتبادل

رسالة مؤرخة ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم لفرنزويلا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه البلاغ الختامي والبيان اللذين اعتمدهما الاجتماع الثالث
والثلاثون لرؤساء/منسقي فروع مجموعة الـ ٧٧، الذي عقد في باريس يومي ٢ و ٣
نيسان/أبريل ٢٠٠٢ (انظر المرفقين الأول والثاني).

وباسم مجموعة الـ ٧٧، أكون ممتنا لو أمكن تعميم هذه الرسالة ومرفقيها بوصفها
وثيقة من وثائق الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة في إطار البنود ٩٥ و ٩٩
و ١٠١ و ١٠٥ من جدول الأعمال.

(توقيع) السفير ميلوس ألكلاي

رئيس مجموعة الـ ٧٧

المرفق الأول للرسالة المؤرخة ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفرنزويلا لدى الأمم المتحدة

٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢

البلاغ الختامي الذي اعتمده الاجتماع الثالث والثلاثون لرؤساء/منسقي فروع مجموعة الـ ٧٧

باريس، ٢-٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢

١ - نحن، رؤساء/منسقي فروع مجموعة الـ ٧٧، المجتمعين في باريس يومي ٢ و ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، نعلن التزامنا الكامل ببرنامج عمل هافانا وإعلان مؤتمر قمة الجنوب بوصفهما الوثيقتين اللتين يهتدي بهما الجنوب واللتين تعكسان مصالح واهتمامات البلدان النامية.

٢ - ونؤكد مجددا التزامنا بإعلان الألفية ونهيب بالمجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة أن يقوموا على نحو السرعة وبصورة وافية بتنفيذ الأحكام الواردة في الإعلان وتلك التي تمخضت عنها المؤتمرات الرئيسية الأخرى التي عقدتها الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة التي نظمتها وعمليات استعراض هذه المؤتمرات، ولا سيما الأحكام المتصلة بالتنمية وبلوغ الهدف المتمثل في استئصال شأفة الفقر.

٣ - ونحن نجتمع في وقت ينقصه اليقين إلى حد بعيد ويكتنفه قدر كبير من الترقب. فالأزمة الاقتصادية التي أثرت على معظم بلداننا تشكل تهديدا خطيرا لاستقرارنا ونمونا في المستقبل، والعقبات التي نواجهها كثيرة وهائلة. وينبغي أن يخضع برنامج أنشطة هذا العام، بما في ذلك الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي للشيوخوخة ومؤتمر قمة جوهانسبرغ ومؤتمر القمة العالمي للأغذية، لدراسة وافية سعيا إلى إرساء أساس جديد وأكثر استنارة يستند إليه التعاون الدولي.

٤ - وقد وفرت التغيرات السياسية والتطور الإعلامي وأشكال التقدم التكنولوجي التي شهدتها العقد الماضي أساسا أقوى للنمو الاقتصادي. فالعالم اليوم يمتلك الموارد والمعارف والخبرات والسبل الفنية اللازمة لأن تتشاطر البلدان هذه الإمكانيات. ويعيد الاعتماد الاقتصادي المتبادل فيما بين أطراف العالم بزيادة الإنتاجية ورفع مستويات المعيشة. بيد أنه يربط أيضا الاقتصادات الوطنية على نحو أوثق بالاضطرابات المالية الخارجية وغيرها من الاضطرابات. فالأزمة المالية والاقتصادية التي نشهدها في الوقت الراهن هي أزمة عالمية في

منشئها وفي نتائجها. ومن دواعي الأسف أن تأثيرها السلبي قد يكون له أشد الوقع على البلدان النامية بسبب ضعف الاقتصادات النامية أمام القوى الخارجية.

٥ - وسوف تسعى مجموعة الـ ٧٧ بجد في إطار الأمم المتحدة لتطوير إمكاناتها بشكل كامل ومعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الملحة والخطيرة التي تواجهها البلدان النامية. ونشدد من جديد على أهمية الأمم المتحدة بوصفها المنتدى المركزي للحوار والمفاوضات في مجال القضايا المتصلة بالتعاون الدولي من أجل التنمية. وتولي فروع مجموعة الـ ٧٧ أهمية سياسية كبيرة لدعم دور الأمم المتحدة في مجال تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونحن نؤمن بإماننا راسخا بأنه ينبغي إفساح المجال أمام الأمم المتحدة لتطوير كامل إمكاناتها في ميدان التعاون الاقتصادي الدولي. وتحقيقا لهذا الهدف، ينبغي للأمم المتحدة أن تمنح أولوية قصوى لإعمال الحق في التنمية.

٦ - ولا حاجة لبيان أهمية ودلالة مؤتمر قمة هافانا بوصفه حدثا من الأحداث البارزة. فنحن جميعا نولي أولوية قصوى لنتائج مؤتمر القمة الأول هذا الذي تعقده مجموعة الـ ٧٧ منذ إنشائها في عام ١٩٦٤. ونرى أن النتائج الهامة التي تمخض عنها مؤتمر قمة هافانا تمثل إسهاما في إعادة إرساء التضامن فيما بين أعضاء المجموعة والتأكيد من جديد على التزامهم بمبادئ مؤسسي المجموعة. فقد كافح مؤسسو مجموعة الـ ٧٧ لإقامة نظام اقتصادي عالمي يتسم بالعدالة والإنصاف ويستند إلى الإدراك المشترك لضرورة مراجعة النظام الاقتصادي القائم.

٧ - ويمثل اليوم التعاون فيما بين بلدان الجنوب أحد البنود البارزة على جدول أعمال مجموعة الـ ٧٧. وسوف تحافظ المجموعة على وحدة صفوفها وتعمل على تعزيزها، وتوسيع التعاون الفني فيما بين فروعها. ونحن ندرك تماما أنه لا توجد معجزات يمكن أن تؤدي إلى حل مشاكل التجارة والتنمية على الصعيد الدولي. ولدينا إيمان قوي بأن التوصل إلى حلول للمشاكل القائمة هو عملية تدريجية يمكن التعجيل بها، كما يمكن توجيهها والتخفيف من الاضطرابات التي تواجهها، إلا أنها ستظل عملية تدريجية تجري من خلال التعاون والتشارك من أجل التنمية.

٨ - ونحن نؤكد من جديد التزامنا الراسخ بمواصلة تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. فأهمية هذه الصورة من صور التعاون آخذة في التزايد، سواء بوصفها استراتيجية داعمة للتنمية أو كوسيلة لكفالة المشاركة الفعالة للبلدان النامية في النظام الاقتصادي العالمي الناشئ. ونحن نرى أنه من الضروري تعزيز الجهود المبذولة، ومواصلة زيادة الموارد، وتحديد المجالات ذات الأولوية بالنسبة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وينبغي إدراج هذه المجالات

في عملية التعاون فيما بين البلدان النامية من أجل تحسين فهمها للمسائل المعقدة المتصلة بالاقتصاد العالمي والبيئة والمستوطنات البشرية، ووضع استراتيجيات مشتركة، ولا سيما في ميدان التعاون الاقتصادي الإقليمي ودون الإقليمي. ونحن على ثقة كبيرة بأن المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالعلم والتكنولوجيا الذي ستعقدته مجموعة الـ ٧٧ في دبي في شهر تشرين الأول/أكتوبر المقبل والمؤتمر الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي سيعقد في كراكاس في شهر كانون الأول/ديسمبر المقبل سيكونان من الأنشطة الرئيسية وسيوفران فرصة ممتازة لإعادة تأكيد التضامن القائم فيما بين البلدان النامية ورغبتها في العمل المشترك وقدرتها عليه.

٩ - ونحن نرى أن احترام تنوع الثقافات والتسامح والحوار والتعاون في مناخ تسوده الثقة المتبادلة والتفاهم كلها عوامل هامة لتعزيز التنمية وإحلال السلام ودعم التضامن فيما بين الأمم. أما عملية العولمة الجارية، التي يسهّلها التطور السريع لتكنولوجيات المعلومات والاتصال الجديدة، فهي رغم التحدي الذي تمثله للتنوع الثقافي، تهيئ الظروف اللازمة لتجديد الحوار فيما بين الثقافات والحضارات. وفي هذا السياق، ندعو منظومة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) إلى مواصلة الدور الذي تؤديه في تفعيل مثلها التي تتخذ من التضامن المعنوي والفكري هدفا من أهدافها الرئيسية. وتتجلى هذه الشواغل في برامج اليونسكو الرئيسية التي ترمي إلى كفالة الحفاظ على العلوم والمعلومات والتكنولوجيا والتعليم والثقافة وتعزيزها من خلال تنفيذ برامج ومبادرات ابتكارية مختلفة، من قبيل منتدى داكار المعنون "توفير التعليم للجميع".

١٠ - وقد عقدنا العزم على الارتقاء بأعمال مجموعة الـ ٧٧ إلى مستوى جديد من الالتزام، وعلى تعزيز الفعالية المؤسسية للمجموعة، ونحن ملتزمون بذلك من أجل تعزيز المواقف الموحدة لمجموعتنا إزاء جميع المسائل والأنشطة التي تعنى بها منظومة الأمم المتحدة. ونرى في هذا الصدد أن تبسيط تدفق المعلومات فيما بين الفروع سوف يشجّد الوعي بالقضايا الأساسية التي يعالجها كل فرع. ويمكن تسهيل تدفق المعلومات عن طريق زيادة الاجتماعات التي تعقد بانتظام فيما بين الفروع، ولا سيما قبل انعقاد مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، وكذلك عن طريق عقد الاجتماعات باستخدام الفيديو، ونشر مجلة مجموعة الـ ٧٧، وإدارة موقع المجموعة على الشبكة العالمية.

١١ - ونعلن هنا عن عزمنا الراسخ على مواصلة المساهمة في دعم دور الأمم المتحدة في مجال تعزيز السلام والتنمية، وعن التزامنا الأكيد بذلك. فالتنمية هي حقا أحد الشروط الأساسية للسلام الدائم. وينبغي أن تُمنح أولوية قصوى لإعمال الحق في التنمية بوصفه أحد حقوق الإنسان الأساسية.

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ الموجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لفرنزويلا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالانكليزية والفرنسية والعربية]

بيان صادر عن رؤساء ومنسقي فروع مجموعة ٧٧

باريس، ٢-٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢

إن رؤساء ومنسقي فروع مجموعة ٧٧ المجتمعين بمقر اليونسكو بباريس، يومي ٢ و ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، وبالرجوع إلى التصريح المعتمد بنيويورك في الاجتماع السنوي ٢٥ لوزراء الشؤون الخارجية لمجموعة ٧٧ (الفقرة ٣٠)، ليدنوا بشدة السياسة الدموية التي تنتهجها حكومة آرييل شارون في حق الشعب الفلسطيني والسلطة الوطنية الفلسطينية.

إن هذه السياسة التي تسعى إلى إحلال الرعب، وإحكام الخناق على السكان المدنيين بشتى الوسائل العسكرية والاقتصادية، لتهدف بنفس الوقت، إلى القضاء على السلطة الوطنية الفلسطينية المنتخبة ديمقراطياً من قبل الشعب الفلسطيني، ولمن شأنها إشعال منطقة الشرق الأوسط بكاملها. إذ أن هدفها المعلن هو جرّ المنطقة إلى حرب جديدة تهدد الاستقرار العالمي.

إن رؤساء ومنسقي فروع مجموعة ٧٧، ليشجبون هذه السياسة الساعية إلى القضاء على كل آفاق السلام في الشرق الأوسط، ويناشدون المجتمع الدولي بالتدخل فوراً لوضع حد لهذا التصعيد.

كما أن رؤساء ومنسقي مجموعة ٧٧ ليساندون، بهذا الصدد، تصريح المدير العام لليونسكو كواشيرو ماتسورا الذي أكد على أن السلام الدائم لا يفرض بقوة السلاح، وعلى ضرورة الإسراع بالعودة إلى المفاوضات مع الممثلين الشرعيين للشعب الفلسطيني.

إن رؤساء ومنسقي فروع مجموعة ٧٧، ينادون باستئناف مفاوضات السلام فوراً، على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وخاصة القرارات ٢٤٢ و ٣٣٨، وكذا القرار ١٣٧٩ الصادر عن مجلس الأمن. ويعهدون إلى رئيس مجموعة ٧٧ في نيويورك مهمة الاتصال بمجلس الأمن وبالأطراف الأخرى المعنية للتأكيد على هذا الموقف.

إن رؤساء ومنسقي فروع مجموعة ٧٧ ليعبرون عن كامل تأييدهم لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولجهود السلام في المنطقة، ومن بينها الخطة العربية للسلام المعتمدة في بيروت في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢.

ويعهد رؤساء ومنسقي مجموعة ٧٧ إلى رئيس مجموعة ٧٧ في نيويورك بإحاطة الدول الأعضاء علماً بهذا البيان وأخذ به بعين الاعتبار.

باريس، في ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢